إطلاق مبادرة خليجيـــة إستراتيجية لمكـافحة الإيــدز

الرياض/ متابعات :

أطلقت مطلع هذا الأسبوع في مدينة الرياض مبادرة خليجية لمكافحة الإيدز بالتنسيق مع المكتب التنفيذي لدول مجلس التعاون ممثلاً بالمملكة العربية السعودية والإمـارات والبحرين وقطر واليمن وسلطنة عمان والكويت.

وتأتي هذه المبادرة لدعم جهود مكافحة انتشار الإيدز في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن من خلال التنسيق لإعداد لائحة توصيات صحية ووقائية واجتماعية موحدة في مجلس التعاون تجاه البقاء ضمن الدول الأقل إصابة بالإيدز، وتقديم أفضل الخدمات الطبية والعلاجية للمتعايشين مع الفيروس.

ومن الأهداف الرئيسة للمبادرة توحيد الاستراتيجيات بين دول المنطقة بما يتماشى مع المستجدات العالمية للمكافحة، وتقليص المفارقات الصحية والاجتماعية، وتحسين نوعية الرعاية والعلاج والدعم المقدم للمصابين بين الدول، مثل خفض كلفة العلاج من موازنات الدول بزيادة الوعي والتثقيف الصحي والاجتماعي.

كما تركز المبادرة على تحويل برامج مكافحة الإيدز إلى ثقافة صحية وسلوك اجتماعي والبعد عن السلوكيات المسببة للعدوى، وكذلك التركيز على تبادل الخبرات العلمية والـدراسـات الميدانية ورفـع درجـة التعاون الإعلامي المشترك بين دول الخليج، مع التأكيد – كهدف استراتيجي – على دعم المصابين بالإيدز وتمكينهم من حقوقهم المعيشية والاجتماعية.

ويؤكد المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول الخليج أن معدلات الإصابة بعدوى المرض بين السكان في دول مجلس التعاون تعد الأقل بين دول إقليم شرق المتوسط وتتراوح ما بين 0.15 إلى 1.95 لكل 100 ألف نسمة، إلا أن وجود عدد من العوامل غير المواتية، والسلوكيات الخطرة يوجب ضرورة وضع أولويات واتخاذ إجراءات لكبح انتشار الوباء على نطاق واسع، ويرجع الخوف من انتشار وباء فيروس نقص المناعة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الممارسات، والسلوكيات الخطرة لدى بعض شرائح السكان، وانخفاض مستوى المعرفة العامة حول فيروس الإيـدز، وارتفاع نسبة الهجرة وتنقل الناس، والتحولات الاجتماعية المهمة المرتبطة بالتنمية في المدن الكبرى، وزيادة استخدام المخدرات عن طريق الحقن، والعمالة الوافدة المصابة من بلدانها.

أصدرته الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع وزارة الأوقاف والإرشاد

دليل الخطباء والمرشدين الوعاظ عن (الصحة الإنجابية والسكان).. توضيح لرأي الدين في قضايا الحياة الأسرية

د. بورجي: الدليل خطوة إيجابية باتجاه معالجة المشكلة السكانية ورفع الوعي لدى المجتمع

صنعاء/ بشير الحزمي:

أصدرت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون والتنسيق مع وزارة الأوقاف والإرشاد دليل الخطباء والمرشدين الوعاظ حول الصحة الإنجابية والسكان.

وقد احتوى الدليل الذي صدر بالحجم المتوسط في (94) صفحة على ثلاثة أبواب رئيسية تناول الباب الأول موضوع الصحة الإنجابية من خلال فصلين أساسيين تمحور الأول حول مفهوم وأهداف الصحة الإنجابية، والثاني حول عناصر ووضع الصحة الإنجابية في الجمهورية اليمنية وأهـم المـؤشـرات فـي هـذا المجال بالإضافة إلى قضايا المشورة حول وسـائـل تنظيم الأسـرة، فـي حين تناول الباب الثاني موضوع الأمومة المأمونة والرسائل الأساسية العشر حول الصحة الإنجابية، إضافة إلى مواضيع الطوارئ التوليدية، المباعدة بين الولادات وتنظيم الأسرة، الرضاعة الطبيعية، العقم، الإجهاض، الأورام التي تصيب الجهاز التناسلي والثدي، المشاكل الصحية ما بعد سن الإنجاب للمرأة، الأمـراض المنقولة جنسياً، متلازمة عـوز المناعة المكتسبة (الإيدز).

د. أحمد علي بورجي

أما الباب الأخير فقد تناول المسائل المرتبطة بالاتصال وأهميته في التوعية بالصحة الإنجابية، وقسم إلى ثلاثة فصول أساسية تمحور الفصل الأول حول الاتصال وأهمية التوعية بالمفاهيم السكانية إلى جانب معوقات الاتصال وعملية تغيير السلوك، فيما تمحور الفصل الثاني حول أدبيات الخطابة ودور المسجد والخطيب في التوعية بقضايا الصحة الإنجابية، أما الفصل الثالث فقد قدم عرضاً لنماذج من خطب الجمعة التي يمكن أن تساعد الخطيب على إيصال فكرته ورسالته إلى الجمهور المستمع (المتلقي).

وأوضح الدكتور أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان في تقديمه للدليل أن إصدار الدليل بطبعته الثانية تم بالتعاون والتنسيق مع وزارة الأوقـاف والإرشاد بعد أن صدرت طبعته الأولى عام 2001م وحظي بطلب واسع من قبل العديد من موصلي الرسائل السكانية والصحية وكذلك من قبل المعنيين في مجال العمل السكاني بشكل عـام، وأن هـذه الـطـبـعـة قد تضمنت تحديث محتوى الدليل في ضوء البيانات والمعلومات الحديثة حول الأوضاع السكانية والصحة الإنجابية.. ومن خلال القيام بحوار جاد مع الخطباء والمرشدين وأئمة المساجد مـن أمـانـة العاصمة وبعض المحافظات حول محتوى هذا الدليل في ورشة عمل عقدت لهذا الغرض برعاية وزير الأوقاف والإرشاد.

وقال بورجي إن الدليل يعد أحد الأدلة الثلاثة التي أصدرتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان للعاملين في مجال التوعية السكانية حيث سبق أن أصدرت الدليل العام ودليل العاملين الصحيين حول السكان والصحة الإنجابية وتم توزيعهما على المعنيين على مستوى كل محافظات الجمهورية.

وأكد أن هذا الدليل يكتسب أهمية خاصة كونه يخدم شريحة مهمة وفاعلة في المجتمع ممثلة في الخطباء والمرشدين وأئمة المساجد حيث يستطيعون من خلاله إيصال رسالتهم للمجتمع حول قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وهم أصحاب الصوت المسموع والرأي المقبول لدى جماهير الأمة ذكوراً وإناثاً صغاراً وكباراً في الريف والحضر.. آملاً أن يشكل هذا العمل خطوة إيجابية ونوعية إلى جانب الخطوات السابقة في المضي قدماً باتجاه معالجة المشكلة السكانية والإسهام في تحسين حياة الأسرة بشكل عام من خلال رفع الوعي السكاني والصحي لدى كافة أفراد وقيادات المجتمع.

الإدارة العامة للإعلام والتوعية السكانية بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أكدت في مقدمة الدليل أن الخطباء والمرشدين وأئمة المساجد يلعبون دوراً مهماً وجوهرياً في تشكيل آراء الناس واتجاهاتهم وممارساتهم وذلك من خلال إيضاحهم رأي الدين حول المسائل والقضايا ومستجدات الحياة، وخاصة ما يتعلق بالحياة الأسرية ومنها جوانب الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة كمفاهيم جديدة فرضت نفسها على حياة الأزواج والأسرة والمجتمع بشكل عام.

وقد تضمن الدليل، الذي أعده الدكتور عبدالكريم علي الآنسي الخبير الوطني في وزارة الأوقاف والإرشاد وتمت مراجعته من قبل فضيلة الدكتور حمود علي السعيدي مدير عام الوعظ والإرشـاد بـوزارة الأوقـاف والإرشاد والشيخ جبري إبراهيم حسن مدير الإرشـاد بأمانة العاصمة، نماذج لخطب الجمعة تناولت عدة موضوعات مهمة أبرزها متلازمة عوز المناعة المكتسبة (الإيدز)، الإسلام والأمومة، وتنظيم الأسرة، الرضاعة الطبيعية.

وركـز الدليل في أحد مكوناته على دور المسجد ورسالة الخطيب في الصحة الإنجابية حيث بين أن للمسجد مكانة عالية وعظيمة وله قدسيته السامية التي يستمدها من الملك القدوس المنسوب إليه وفيه يجتمع المسلمون للصلاة وقراءة القرآن والذكر وتلقي العلم، والمسجد يسهم في الإرشاد والتوعية في جميع المجالات وحياة الإنسان، ولذلك فعلى الخطيب أن يتكلم وينور الناس عن الصحة الإنجابية التي تعني السلامة وتكامل الصحة جسدياً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً وديننا الإسلامي يحافظ دوماً على حياة ونفس الإنسان وصحته ونسله.

ولفت الدليل إلى أن الخطيب رائد المسجد وعنوانه وقائده وربانه ولا شك في أن رسالته أعلى رسالة ودلالته أعظم دلالة وفنه أحسن فن ولهجته أصدق لهجة ودعوته أفضل دعوة.

ونوه الدليل إلى أن الخطبة لكي تؤتي ثمارها وتكون لدى السامعين قناعة وتغير السلوك الخاطئ وتصلح وتؤثر لابد من إعدادها وتجهيزها والبحث في أدلتها وأساليب الإقناع وتنوع الخطاب.

البنك الدولي: ارتفاع أسعار الغذاء يدفع بمزيد من سكان العالم إلى الفقر

واشنطن / متابعات:

ذكر البنك الدولي نهاية الأسبوع الماضي أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 36 ٪ خلال العام الماضي ، ما تسبب في دخول المزيد من سكان العالم ضمن شريحة الفقراء المعدمين.

ودعا رئيس البنك الدولي روبـرت زوليك مجموعة الـدول العشرين التي تضم أكبر الاقتصادات في العالم إلـى بـذل مزيد من الجهود لحماية شعوب العالم الأشد فقراً من ارتفاع أسعار الغذاء.

وقـال إن الأرقـام تقدم صـورة قاتمة عن الضغوط المستمرة على فقراء العالم نتيجة التضخم المرتفع للغذاء مع مزيج ارتفاع الأسعار والسخط الشديد من أسعار الغذاء المرتفعة الذي يغذي الاضطرابات الاجتماعية.

وأشار زوليك إلى أن أسعار الغذاء تعد عاملاً محفزاً يسهم في الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا مع ارتفاع تضخم أسعار الغذاء عن 1 ٪ في كل من مصر وسوريا.

وأوضح أنه منذ يونيو 2010م دخل نحو 44 مليون نسمة في أنحاء لعالم ضمن الشريحة التي يقل دخلها عن 1.25 دولار يومياً للفرد نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء

كان الارتفاع في سعر الذرة هو الأعلى بين المواد الغذائية حيث أرتفع سعرها بنسبة 74 ٪ مقارنة بالعام السابق وتلاه في ذلك القمح حيث أرتفع سعره بنسبة 69 ٪

وذكر البنك الدولي أنه إذا استمرت الأسعار في الارتفاع ، فسيسقط المزيد من سكان العلم في ظلمات الفقر وفي حالة ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة 10 ٪ أخرى فإن هذا من شأنه دخول 10 ملايين شخص آخرين ضمن شريحة الفقراء بينما سيؤدي ارتفاع الأسعار بنسبة 30 ٪ إلى دخول 34 مليون شخص في هذه الشريحة .

و يعود ارتفاع الأسعار جزئياً إلى سوء الأحوال المناخية في الدول المصدرة للحبوب والقيود المفروضة على صادرات هذه الحاصلات في بعض الدول إلى جانب تزايد استخدام الحبوب لإنتاج الوقود وانخفاض المخزون العالمي من المواد الغذائية.

ودعا روبرت زوليك مجموعة العشرين إلى معالجة قضية تذبذب أسعار الغذاء والأمن الغذائي ومن بين المقترحات التي قدمها زوليك مدونة سلوك بشأن الحظر على تصدير المواد الغذائية وتحسين نظام تبادل المعلومات بشأن المخزون الغذائي بين دول العالم ووضع كميات قليلة من المخزون الغذائي في الأماكن التي تحتاج إليه ومساعدة الدول في إدارة ومواجهة المخاطر التي تهدد قطاعها الزراعي والعمل مع بنوك للتنمية بشأن هذا الموضوع.

وفق تقرير اليمن لعام 2010م عن أهداف التنمية الألفية

التفاوت بين الجنسين لايزال قائماً.. والطريق طويل لردم فجوة النوع الاجتماعي

صنعاء/ بشير الحزمي:

أوضح تقرير اليمن لعام 2010م عن أهداف التنمية الألفية الذي أصدرته وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن الحكومة اليمنية التزمت بمنهاج عمل بكين الذي يؤكد تعزيز مكانة المرأة وإزالة كافة العوائق التي تحول دون مشاركتها في جميع مناحي الحياة، إضافة إلى تبني مفهوم العدالة بين الجنسين في إطار التشريعات الوطنية وأحكام الشريعة الإسلامية.

ولفت التقرير إلى أن الحكومة اليمنية تقوم بدعم قضايا المرأة واتخاذ الإجـراءات الكفيلة بذلك حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة وصدور إستراتيجية تنمية المرأة، إضافة إلى إنشاء إدارات للمرأة في العديد من الوزارات بهدف إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في خطط وبرامج التنمية فضلاً عن تنامي المنظمات المهتمة بقضايا المرأة ومع ذلك فإن التفاوت بين الجنسين لايزال قائماً ولكن بمستويات أقل من سابقتها كما أن الطريق لايزال طويلاً حتى يتم ردم فجوة النوع الاجتماعي.

وأشار التقرير إلى أن التحاق الإناث بالتعليم قد شهد تحسناً مضطرداً خلال الفترة 1990 – 2008م إلا أنه مازال دون مستوى التحاق الذكور، ففي التعليم الأساسي ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور من 44.6 ٪ عام 1990م إلى 70.6 ٪ عام 2004م ثم إلى 74.8 ٪ عام 2008م ما يعكس تزايد وعي المجتمع بأهمية تعليم الإناث .

أما في التعليم الثانوي العام فقد بلغت نسبة الإناث إلى الذكور 58.8 ٪ عام 2008م مقارنة بنسبة 13.7 ٪ عام 1990م، وتظهر هذه البيانات أن التباين بين الجنسين في التعليم الثانوي مايزال كبيراً ويتطلب ذلك جهوداً مكثفة ومتواصلة للاقتراب من تحقيق هدف الألفية عام 2015م الذي ينص على (تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة).

وبالنسبة للتعليم الجامعي أوضح التقرير أن نسبة الإناث إلى الذكور بلغت 37.5 ٪ عام 2008م مقارنة بـ 20.5 ٪ عام 1990م ورغم التقدم المحرز فإن التفاوت بين الجنسين لايزال واسعاً ويزداد ذلك التفاوت في المستويات التعليمية العليا ويرجع ذلك إلى سيطرة العادات والتقاليد التي تحد من مواصلة تعليم الفتاة إضافة إلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر، خاصة في الريف ومشاركة الفتاة في العمل في الأراضي الزراعية بسبب الفقر.

وبذلك فإن المحصلة النهائية لانخفاض المستويات التعليمية للمرأة في مراحل التعليم المختلفة هي تفشي الأمية بين الإناث بصورة كبيرة حيث بلغت نسبة الأمية للإناث فوق (10 سنوات) 61.6 ٪ عام 2004م في مقابل 29.6 ٪ بين الذكور بنفس الفئة العمرية، وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث في الريف 71.7 ٪ ما يقارب ضعف نسبتها في الحضر 36 ٪ عام 2004م، وفي الجوانب الأخرى أوضح التقرير أنه وعلى صعيد مشاركة المرأة الاقتصادية في القطاعات غير الزراعية يتضح من البيانات أنها لاتزال ضعيفة مقارنة بالتقدم المحقق على مستوى التعليم، ففي عام 1999م بلغت نسبة الإناث العاملات بأجر في القطاع غير الزراعي 6.4 ٪ ثم انخفضت هذه النسبة إلى 6 ٪ عام 2004م.

وفي المقابل ترتفع مساهمة المرأة في الأعمال غير مدفوعة الأجر كالأعمال المنزلية والزراعية وتربية المواشي فضلاً عن رعاية الأطفال ويزداد الوضع سوءاً في المناطق الريفية التي تفتقر إلى البنى التحتية والخدمات الأساسية اللازمة ما يثقل كاهل المرأة بمسؤولية جلب المياه وحطب الوقود من مسافات بعيدة والعمل في ظروف قاسية ونظراً لعدم توفر البيانات الإحصائية من الأعمال التي تزاولها المرأة في القطاع غير المنظم فإن تقدير مساهمتها في النشاط الاقتصادي يبدو متدنياً مقارنة بمساهمتها الفعلية على أرض الواقع.

وعلى صعيد المشاركة السياسية للمرأة أشار التقرير إلى أنه بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلت خلال الفترة الماضية لإدماج المرأة في الحياة السياسية، التي تمثلت بالمساواة في حق الاقتراع والترشح للمجالس النيابية والمحلية فإن مشاركتها في عضوية مجلس النواب خلال الدورات التشريعية المتعاقبة لاتزال منخفضة جداً حيث تحتل المرأة مقعداً واحداً فقط من أصل 301 في مجلس النواب ومقعدين في مجلس الشورى و 38 مقعداً في المجالس المحلية وبالنسبة لتمثيل المرأة في السلطة التنفيذية فقد شاركت بوزارتين في حكومتين متعاقبتين وتزداد مشاركة المرأة في المؤسسات الحكومية فهناك عدد من وكيلات الوزارات ويزداد عددهن في مناصب مدراء العموم والمستويات الإدارية الأدنى وتم الإعلان مؤخراً عن توجه الحكومة لإعطاء المرأة مساحة تمثيل أكبر في عدد من الجهات الحكومية كوكلاء وزارات ومدراء عموم.

وعن التحديات التي تقف عائقاً وراء تحقيق الهدف الثالث من أهداف الألفية ذكر التقرير أن مجموعة متشابكة من المعوقات الاقتصادية والثقافية تحد من توسيع مشاركة المرأة في بلادنا أهمها ضعف الوعي المجتمعي بقضايا المرأة والموروث الثقافي الذي يحجم من أهمية دور المرأة وإعطاء الأولوية لتعليم الذكور فضلاً عن انتشار الزواج المبكر للفتيات، انتشار الفقر وتدني دخل الأسرة خاصة في المناطق الريفية، ندرة المعلمات في المناطق الريفية ما يضعف التحاق الإناث بالمدرسة والبقاء فيها، محدودية توفر مدارس البنات في المناطق الريفية حيث أن مدارس الريف هي في الغالب مشتركة للبنين والبنات ما يحد من تعليم الفتاة، التسرب من التعليم وانتشار الأمية بشكل كبير بين الإناث أدى إلى محدودية فرص العمل المتاحة لهن، محدودية وصول المرأة للأصول الإنتاجية، التباين الكبير، بين الريف والحضر والمحافظات في مستويات التعليم وتمركز معظم الأنشطة الخاصة بالمرأة في المدن الرئيسية وندرتها في المناطق الريفية.

وعن السياسات والبرامج المطلوبة لتحقيق هذا الهدف ركز التقرير على تفعيل دور وسائل الإعلام للتعريف بحقوق المرأة وتوجيه الخطاب الديني لمناصرة قضاياها، تفعيل دور السلطات المحلية في رفع وعي الآباء بأهمية تعليم بناتهم، زيادة عدد المدرسات في المناطق الريفية من خلال تشجيع خريجات كليات التربية للعمل بالريف مع تأمين السكن الجماعي لهن في المناطق التي تبعد فيها المدارس عن السكن، توفير المدارس الخاصة بالفتيات في مختلف المناطق وخاصة الريفية، توسيع نطاق برامج الحوافز الأسرية للتشجيع على رفع التحاق البنات في المناطق الريفية بالمدارس والبقاء فيها، نشر مراكز محو الأمية في مختلف المناطق وتحفيز النساء على الالتحاق بها، توفير المراكز التدريبية لبناء قدرات النساء غير المتعلمات في تعلم مهارات مهنية تمكنهن من توفير دخل جيد، ضمان حيازة المرأة للأصول الإنتاجية المكتسبة وتسهيل استفادتها من برامج التمويل الأصغر، تنسيق جهود الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية وإزالة كافة العوائق التي تحول دون ذلك، تشجيع مشاركة المرأة في خوض الانتخابات المحلية والبرلمانية كمرشحة وناخبة، زيادة مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية، وتهيئة الظروف الملائمة لها.

وحول المراجعة والتقييم لمستوى تحقيق هذا الهدف أشار التقرير إلى أن التقدير (جيد) لعناصر المراجعة الخاصة بالقدرة على جمع المعلومات، نوعية المعلومات المسحية الحديثة، القدرة على رصد المعلومات الإحصائية، قدرة التحليل الإحصائي، القدرة على إدماج التحليل الإحصائي في سياسات التخطيط وآليات تخصيص الموارد فيما لايزال التقدير لآليات المراجعة والتقييم (ضعيف).

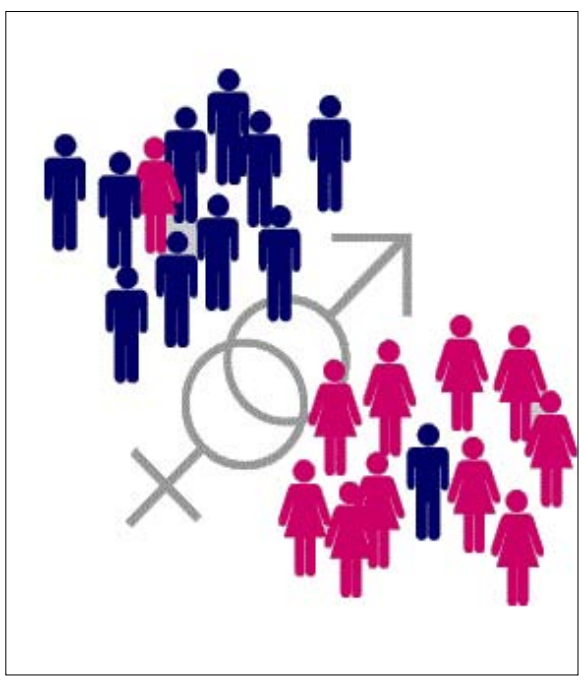

التدخين والبخور سموم تغتال المواليد

زكي الذبحاني

عادات مافتئت تنغص العيش وتدمي الأفئدة لهول أضرارها، وسط تجاهل مزر من قبل الكثيرين والكثيرات في المجتمع .. دخان التبغ والبخور، هما ما أعنيه لارتباطه بطقوس اجتماعية نسائية تبدأ من اليوم الأول على وضع المرأة لوليدها، في مشهد ضبابي يصل فيه الحال إلى حجب الرؤية جزئياً على العينين بسبب كثافة الأدخنة الخانقة، وهكذا يوميا يستمر الوضع الحالك، وما من زوال له إلا مع انتهاء آخر أيام الزيارات التي تصادف اليوم الأربعين بعد الولادة.

والواقع الملموس أن طقوسا كهذه لها حضور واسع في كثير من المحافظات اليمنية، تأنس خلاله النساء، مؤازرات ومباركات للأم الوالدة وليكسرن عنها طوق الملل بتبادل أطراف الحديث والقيل والقال الذي يروق للبعض خلاله تعاطي وريقات (القات).

ولست أرى مشكلة في اجتماعهن خلال فترة النفاس لما له من دلالات توثق وتقوي الروابط الاجتماعية، وإنما في ما عبرت عنه بلفظ (الطقوس الاجتماعية) المرافقة لكونها تثير مشاكل جسيمة ، فأدخنة البخور والعود - استحضاراً للبركة ومنعاً للعين والحسد ، على محمل الظن الذي يهيمن على البعض - تتجانس وتمتزج بدخان التبغ لدى تدخين (المداعة) التي تعد الأكثر شيوعا في هكذا مناسبات ، ناهيك عن حضور (الشيشة) وأدخنتها الكثيفة، التي يروق للبعض تدخينها في كل مناسبة ومحفل.

ومع الأسف يقابل كل هذا بالتغاضي حتى من بعض العارفين أو بالقليل من النكران على استحياء ما يبعث على خيبة الأمل !!

ومع وقفة محاسبة للمتسببات بالمشكلة يبرز سؤال مفاده كيف بهن يتجاهلن وليدا لا حول له ولا قوة ليكره على استنشاق ألوان الأدخنة الخانقة ولا حيلة له على الاعتراض أو قدرة تمكنه من الابتعاد لتنسم الهواء النقي في مكان آخر.

ألا يتساءلن عن سبب الموت المفاجئ لبعض المواليد؟ أو على الأقل سبب الانتشار الواسع للالتهابات التنفسية التي يفقد بسببها الكثير من المواليد حياتهم، إذا ما قوبلت بالإهمال ولم تعالج سريعاً؟

وكيف بالأم النفساء إذا كانت أصلا من المدخنات ولم تمتنع عن التدخين أمام وليدها؟ أو كان - كذلك - الأب أو أي منهما؟

للعلم إن في البحوث الطبية إجابة على هذه التساؤلات فلربما لا يجد البعض لها إجابة! إذا أشارت - بما لايدع مجالا للشك إلى أن الرضع أكثر حساسية وتضررا من جراء التدخين القسري (اللاإرادي) الذي يجبر عليه، ما يبقيه عرضة للالتهابات التنفسية الخطيرة والاختناق المؤدي إلى الوفاة أو لنزلات الشعب الهوائية وحساسية الصدر، ومن الممكن - إذا لم يطله الموت بسبب الإهمال السافر- أن يتسبب استمراره في التدخين القسري بتشمع الأذنين المفضي إلى فقدان السمع أو يصل به الحال إلى أن يكون مريضا بالربو.

وأسوأ ما في الأمر إذا كانت الأم مدمنة على التدخين أو مدمنة على الشرين معا (التدخين والقات) حيث أن الدراسات تؤكد أنهما مسؤولان عن فقدان الشهية، ما يعني عدم حصول الأم على العناصر والمكونات الغذائية الكافية لزيادة إنتاج حليب الثديين.

وبالتالي يشح كثيرا، فتضطر إلى تغذية طفلها بالحليب الصناعي وما يترتب عليه وعلى الإرضاع بالرضاعة من أضرار صحية كثيرة، أبرزها بل وأسوؤها - على المدى القريب - الإسهال والنزلات المعوية الحادة والتسمم الغذائي، وذلك بسبب التلف السريع لحليب زجاجة الإرضاع وسهولة تعرضهما للتلوث وما إلى ذلك من أضرار لا أرى متسعا لذكرها.

لذلك ليس من المنطق أو العقل استمرار عادة التدخين أمام الأطفال من قبل الوالدين أو احدهما، أو تعريض الوليد طواعية لمخاطر صحية جسيمة من قبيل الانصياع لتقاليد رجعية ينكرها الإسلام والطب كممارسة التدخين بأشكاله وأنواعه وتعزيزه بأدخنة البخور والعود في حضرة الأم ووليدها حتى لا يشكلا مزيجاً متنوعا السموم والأضرار تنسحب بشكل أوسع على الوليد وسائر الأطفال أكثر من غيرهم.

فيالها من مفارقات عجيبة، نبتهج بقدوم المولود الجديد ليحيا ويملأ علينا الدنيا بهجة وسرورا، ثم نتركه يجابه تلك المشاق الجسيمة، والحق أقول: إن على الجميع في الأسرة وعلى الأبوين - تحديدا - مسؤولية عدم السماح - أبدا - باستمرار تلك الطقوس الخانقة للوليد التي تضر بصحته على نحو خطير، بل وتفتك بحياته.

الهجرات الداخلية .. التحدي القائم

فايزة أحمد مشورة

تواجه اليمن اليوم مشكلة واقعية، تتمثل في التزايد غير المنظم في معدل الهجرة من الريف إلى المدينة، وتثير الخوف والقلق في ظل الزيادات التي تعانيها اليمن في السكان، والتي أضحت واضحة للعيان وآثارها الملموسة تتضح في تزايد اتساع الفجوة بين الزيادة السكانية المرتفعة ودخول القبائل إلى العمل في المدينة وبين الموارد الطبيعية والزراعية المتناقصة بسبب ترك الأراضي وهجر استثمار التربة الخصبة التي اشتهرت بها اليمن عبر التاريخ.

هذه المشكلات التي تزداد اتساعاً تأتي نتيجة الفقر والتخلف وتبديد الموارد والزيادة السكانية، والعواقب والتحديات التي فرضها واقع المجتمع المتمدن، الذي فرض العمل ضمن نظم وقوانين وكذلك التعليم من أجل السير في سبيل التطوير والتنمية بما يتناسب مع إمكانيات وموارد اليمن، إلا أن الصعوبات التي يواجهها الأفراد القادمون من الريف إلى المدينة تتمركز في تغيير حجم السكان، والتغير في التركيب النوعي والعمري، بمعنى أن معظم المهاجرين من الذكور وبالذات الشباب ما أدى إلى زيادة عدد الإناث في الريف عندما هاجر الشباب في سن الإنتاج إلى المدينة الأمر الذي اثر في نقص الأيدي العاملة الزراعية.

كما ارتفع معدل الإعالة بالريف والسبب هو هجرة الشباب ما أدى إلى نقص العائد في الإنتاج الزراعي، كما أدى تكدس المهاجرين من الريف إلى المدينة إلى وجود تجمعات سكنية مزدحمة وتفتقر إلى التخطيط الهندسي الذي يضمن وصول الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير العمل للعاطلين.

إن الاشكاليات التي اوضحتها تزداد سوءاً في الوقت الراهن، ليس فقط في نقص الخدمات بل ارتفاع نسبة الأمية والبطالة بين الوافدين من الأرياف إلى المدينة.

فالنقص الواضح في العائد من الانتاج الزراعي والحيواني، والكثافة بالمدن وفي بلد مثل اليمن المليء بالقبائل والقرى التي تختلف فيها العادات والتقاليد من قرية إلى أخرى ومن محيط قبلي إلى آخر، أثرت في واقع الدولة المتمدنة التي لابد من أن يسودها القانون والنظام رغم تعارضها مع أعراف وتقاليد القبيلة بشكل واضح وملموس و هذا الأمر أحدث إرباكاً في واقع المجتمع المتمدن الذي يخضع للقانون والنظام ويتبع الطرق العلمية في زيادة الإنتاج وتحسين وسائل المواصلات ورفع معدلات التعليم والثقافة سواء في الريف أو المدينة، فالمشكلة اليوم تستنزف نسبة كبيرة من موارد البلاد في المشروعات الاستثمارية.

كما أن عدم التوسع في الخدمات الصحية والثقافية وتركيز الصناعات في العاصمة سيزيد الأمر سوءاً وتتفاقم المشكلة إذا لم يتعاون الأفراد ويدركوا أهمية البقاء في أراضيهم وتحسين الإنتاج الزراعي وإيجاد برامج وفرص في المناطق الريفية، وكذا توسيع الرسائل التوعوية ونشرها في المناطق الريفية لاستيعاب حجم الاشكاليات التي تؤثر في واقع التنمية والتحضر كي تصل خدمات المياه والكهرباء وتتحسن الأوضاع ضمن خطط واقعية تسعى إلى تأهيل الأيدي العاملة والانتفاع بها من أجل مواجهة الفقر والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية.

وخلاصة مقالي هذا أن الهجرات الداخلية في اليمن ظهرت آثارها اليوم في الشوارع والساحات وأصبح من الضروري إيجاد سياسات ترمي إلى الحد من التدفق غير المنظم للهجرات وتقليص التجمعات غير المنظمة والعشوائية في مختلف المناطق وعلى سفوح الجبال. ثم إصدار قوانين لصون الأراضي الزراعية والموارد المائية وإدارتها على نحو رشيد، واتخاذ التدابير حتى لايتفاقم هذا الوضع مستقبلاً.